

يحيى بولحية *

الصحافة والمسألة الدستورية في المغرب قبل الحماية الفرنسية ١٩١٢

تتناول هذه الورقة نشأة الفكر الدستوري في المغرب منذ إرهاباته الأولى في مطلع القرن العشرين، مع دخول النخب المشرقية وتأسيسها بعض المنابر الصحافية وتحريرها المذكرات ومشاريع القوانين الدستورية ضمن سياق تاريخي تميز بشدة التنافس الإمبريالي، ومحاولة كل من فرنسا وإسبانيا الانفراد بإدخال «الإصلاحات» التي تريانها «ضرورية» لتثبيت مواقع النفوذ الاستعماري. وتتوخى الورقة قراءة هذه المشاريع الدستورية وضروب تأثيرها بالتجارب العالمية -ومن بينها تجربة التحديث اليابانية- بتفكيك نصوصها وتأويل معانيها، ومحاولة تنظيمها واستنتاج الثوابت التي حكمت منطقتها الداخلي وسيرورتها التاريخية؛ وذلك بعد التقدير لها بإطالة على نشأة الصحافة وتطورها في المغرب عند بداية القرن العشرين، باعتبارها وسيلة رئيسة عرفت بهذه المشاريع وأرخت للحظة مهمة في تاريخ الوعي الدستوري.

مقدمة

تكتسي صناعة الخبر وإشاعته أهمية خاصة داخل المجتمعات الحديثة والتقليدية، لما تحمله من معاني التواصل وبفعل التأثير الذي يمكن أن تحدثه في القضايا المهمة. وتعدّ الصحافة -صناعة الخبر- منبرًا دعائيًا لا يمكن لأي طرف أن ينكر دوره المحوري في الكشف عن المستور وإيضاح المبهم من الأحداث والاتفاقات، كما يمكنها أن تتوسل بالأكاذيب واختلاق الأحداث والقصاص الوهمية التي تروم النيل من الخصم وتشويه صورته، بغية انتزاع مكاسب سياسية أو مادية محددة.

* باحث مغربي مهتم بالدراسات التاريخية والتربوية.

خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تلازمت المسألة الدستورية في المغرب مع انتشار الصحف الأجنبية بشكل جعل منها منبرين أطرا حركة التحديث داخل المغرب بين نخبة السياسية والعلمية.

خضع الدستور في المغرب المعاصر لعدد من المراجعات والتعديلات؛ فقد استقل المغرب عن فرنسا في ٢ آذار/مارس ١٩٥٦، وتم إقرار أول دستور له في ١٠ آذار/مارس ١٩٦٢، وجرى إتمام تعديل الدستور وإتمام مراجعته في أعوام ١٩٧٠ و ١٩٧٢ و ١٩٨٠ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦، قبل أن يأخذ المغرب بدستور جديد عام ٢٠١١، ضمن ظروف إقليمية ووطنية أطاحت عدداً من الأنظمة الشمولية والاستبدادية في العالم العربي، وهو ما أفسح المجال أمام ظهور أشكال جديدة من التعاقدات السياسية، وتغيّراً في بنية الدولة القطرية في العالم العربي.

لم تكن الاجتهادات الدستورية في العالم العربي (المغرب نموذجاً) وليدة الفترة الراهنة المعاصرة، بل تمتد أصولها إلى فترات سالفه؛ وبقدر ما يهمننا دراسة المستجدات الدستورية والظروف المحيطة بهذه التعديلات المتكررة، حري بنا معرفة العمق التاريخي للتجربة الدستورية في المغرب بدراسة إطارها التاريخي، وربطها بالمسألة الصحافية باعتبار هذه الأخيرة الوسيلة الأساس التي عرّفت بمسودات المذكرات والمشاريع الدستورية التي عرفها المغرب، خاصة عند بداية القرن العشرين.

وإذ نحلل بدايات الممارسة الدستورية، فإننا ننأى بها عن الاجتهادات الدستورية التي وضعها رواد الحركة الوطنية (علال الفاسي، محمد بن الحسن الوزاني وغيرهما...) خلال النصف الأول من القرن العشرين، بل حسبنا إمطة اللثام عن معالم الاحتكاك الأولي للنخبة المغربية بقواعد الفقه الدستوري عند مطلع القرن العشرين. ما الثابت والمتحوّل في المدونات الدستورية في المغرب في فترة ما قبل الحماية؟ ما أوجه القطيعة والاستمرارية في نسق الاجتهاد الدستوري في المغرب خلال الفترة المذكورة؟ هل امتلكت النخب المحلية زمام الفقه الدستوري بقواعده المعروفة في الأنظمة الديمقراطية الغربية؟ كيف تمكنا الحفريات التاريخية من قراءة المستجدات الدستورية في المغرب حالياً وفهمها على الوجه الصحيح؟ ما مدى مساهمة الصحافة في التعريف بالمشاريع الدستورية المختلفة؟ نثير هذه التساؤلات وغيرها للتنقيب في الذاكرة التاريخية، والوقوف ملياً أمام تجاربنا الدستورية لدراستها والكشف عن الظروف التاريخية التي تمت من خلالها، كما نتوخى تحليل بنائها الداخلي والمقارنة بينها لاستنتاج الخيط الناظم الذي يؤطرها؟

الصحافة أو الكوازيب في أدب الرحلة المغربية (محمد الصفار نموذجاً)

ذكر الرحالة الغساني خلال القرن السابع عشر الصحفَ باسم خاص، فقال: «ويسمونها الكاسيطة، فيطّلع الإنسان منها على أخبار كثيرة، إلا أن فيها من الزيادة والكذب ما تحمل عليه الشهوة النفسانية»^(١).

وتعتبر رحلة الصفار ١٨٥٤-١٨٤٦م إلى فرنسا نموذجاً متميّزاً في وصف الدور والآليات التي اعتمدت عليها الصحافة الأوروبية. صحيح أن بعض معلومات الصفار في هذا المجال مستوحاة من رحلة الطهطاوي، لكن رحالتنا امتلك أسلوبه الخاص ومشاهداته العيانية التي دلت على حضوره الذهني الواعي في أثناء تطرّقه إلى

١ أبو عبد الله محمد بن عبد الوهاب الغساني، رحلة الوزير في افتكاك الأسير، ١٦٩٠-١٦٩١، حررها وقدم لها نوري الجراح، ارتباد الآفاق (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢)، ص ٩٤.

٢ محمد الصفار قام برحلة إلى فرنسا ١٨٤٥-١٨٤٦م، في إثر هزيمة المغرب في معركة إيسلي ودون مشاهداته في الكتاب الذي اعتمدهنا في هذا المقال.

مسألة الصحافة في باريس: فلأهلها، في نظره، «كغيرهم من سائر الفرنسيين، بل وسائر الروم، تشوق لما يتجدد من الأخبار، ويحدث من الوقائع في سائر الأقطار، فاتخذوا لذلك الكوازيط، وهي ورقات يُكتب فيها كل ما وصل إليهم علمه من الحوادث والوقائع في بلدهم أو غيرها من البلدان النائية أو القريبة»^(٣).

حاول الصفار، بدقة متناهية، تتبع كيفية صناعة الخبر، وأوضح «أن صاحب دار الكازيطة، يتخذ أقوامًا يرسلهم لالتقاط الأخبار من كل ما يسمعون، أو يرونه في ذلك اليوم من المهمات والحوادث، والوقائع والنوادر، وغير ذلك مما يحسن الإخبار به. ومن جملة مجال التقاطهم للأخبار، القمرتان الكبيرة والصغيرة اللتان يجتمعون فيها لتدبير قوانينهم»^(٤).

وعقب الصفار قائلاً: «ومن جملة قوانينهم التي أسسها لهم سلطانهم لوزير [كذا] الثامن عشر، والترمو اتباعها، أنه لا يُمنع إنسان في فرنسا أن يُظهر رأيه وأن يكتبه وطبعه، بشرط أن لا يضر ما في القوانين، فإن أضر أزيل، وكان من جملة ما نعموا على ملكهم شارل العاشر، الذي كان قبل هذا الملك الموجود الآن، وكان السبب في قيامهم عليه وخلعهم طاعته، أنه أظهر النهي عن أن يظهر أحد رأيه أو يكتبه وطبعه في الكازيطات..»^(٥).

كان الصفار يريد، بوعي أو بغيره، أن تجد هذه الإشارات آذاناً صاغية لدى أولي الأمر والنهي في الدوائر المخزنية المغربية، لاستلهاهم هذا النموذج الإخباري والدستوري، الذي يمكنه أن يطيح رؤوس الظلم ومعارضى مسألة التغيير والإصلاح؛ ودل اختيار الصفار لهذا الموضوع بالذات عن موقف نقدي للأوضاع الداخلية في المغرب، وربما تمتى الصفار أن يكون للمغرب كوازيطه (صحفه)، حتى تنبه لعناصر الخلل الكثيرة التي شاهدها عياناً داخل الدوائر المخزنية. وفي هذا الإطار تابع، موضحاً: «.. ومنها أن من كان مظلوماً من أحد بمظلمة، كتبها في هذه الورقات ليطلع عليها كل الناس، فتعرف قصة المظلوم والظالم من غير زيادة ولا نقص، حتى تصل لمحل الحكم وينظر فيها بما تقتضيه شرائعهم..»^(٦).

لم يتحقق حلم الصفار، وبقيت النخب المخزنية محتكرة للخبر، الذي كانت تحصل عليه بواسطة الرقاص^(٧) والجواسيس. ويبدو أنه وجد، بدل ذلك، ضالته، عندما عيّنه محمد بن عبد الرحمن (١٨٥٩-١٨٧٣)، وزيراً للشكايات «للنيابة عن السلطان في الرد عن التظلمات الصادرة على المستويات المحلية من مجموع البلاد... وتلخص مهمة هذا الوزير في تلقيه جميع أنواع الشكايات، والبث أحياناً في البعض منها شخصياً حسب رغبة السلطان»^(٨).

الكوازيط - الصحف - والحرية السياسية

لم يكن المناخ الفكري والسياسي في المغرب، زمن الصفار، يسمح بنشأة الكوازيط/ الصحف؛ فالبنية التقليدية للسلطة السياسية، وطبيعة معالجتها للمشكلات الاجتماعية والسياسية والأمنية لم تكونا تحتملان هامش الحرية

٣ محمد الصفار، صدفة اللقاء مع الجديد: رحلة الصفار إلى فرنسا (١٨٤٥-١٨٤٦)، دراسة وتحقيق سوزان ميللر؛ عرب الدراسة وشارك في التحقيق خالد بن الصغير (الرباط: جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٥)، ص ١٦١.

٤ المصدر نفسه، ص ١٦١.

٥ المصدر نفسه، ص ١٦٣.

٦ المصدر نفسه، ص ١٦٣.

٧ الرقاص: هو ناقل البريد من بلد إلى بلد، موزع الرسائل على من وُجّهت إليهم. أمّا رقاص الشرط، فهو ساعي البريد المستعجل، كان ينقله بين المدن على الأفراس والحصن بغاية السرعة، وكان يجد في كل نزلة حصاناً مسرجاً ملجأً، يمتطيه إلى النزلة التي تليها، تاركاً فيها الحصان الذي امتطاه في النزلة التي قبلها. ويقال إن رقاص الشرط قطع المسافة بين طنجة وفاس في ١٢ ساعة فقط على عهد السلطان عبد الحفيظ. انظر: عبد الرحمن بن زيدان، العز والوصول في معالم نظم الدولة، ج ٢ (الرباط: المطبعة الملكية، ١٩٦١)، ج ٢، ص ٤٠٧.

٨ الصفار، ص ٦١، للإشارة الكلام هنا للمحققين.

الواسعة التي قامت بمقتضاها وعلى أساسها فلسفة إشاعة الأخبار في أوروبا. كما استند مفهوم الحرية الصحافية التي ذكرها الصنفار، في الغرب، إلى تراكمات متعاقبة أسست لها مجموعة من المقدمات الفكرية والسياسية، مع مفكري عصر الأنوار، أمثال روسو ومونتسكيو وديدرو، وغيرهم. وهي جوانب لم يكن في استطاعة الصنفار إدراك كنهها وعلاقتها بشيوع «الكوازيط» وانتشارها.

في موازاة ذلك، لم يكن المجتمع المغربي مؤهلاً للاستئناس بهذه الوسيلة الإعلامية، بسبب الانتشار الواسع لظاهرة الأمية، حتى داخل دوائر النخبة، وانتفاء المقدمات السياسية والفكرية الكفيلة بوضع الخبر الصحافي في مكانه الطبيعي والملائم.

لم يكن غريباً، إذن، أن يرتبط ظهور الصحافة في المغرب باستقرار البعثات الدبلوماسية الأوروبية، وانتشار الجوايسس والتجار الأوربيين وغيرهم، في ربوعه الاستراتيجية والحساسة.

أصول الصحافة الأجنبية في المغرب

يمكن إرجاع البدايات الأولى للصحافة الأوروبية في المغرب إلى المراحل الأولى للقرن التاسع عشر؛ فقد صدرت بعض الجرائد في سبتة ثم في تطوان، ومنها جريدة صدى تطوان في فاتح آذار/ مارس ١٨٦٠، ثم مخبر تطوان في العام نفسه، وكانت جريدة عين طنجة بالفرنسية أول ما ظهر فيها من صحف عام ١٨٣٤/١٢٤٥ م^(٩).

في الثمانينيات من القرن التاسع عشر، ظهرت في طنجة صحافة أوروبية أثارت الانتباه.. ولعل السر في ظهورها وتطورها يكمن في النَّفس الجديد الذي كان يعرفه وقتئذ المد الاستعماري مباشرة بعد مؤتمر برلين لعامي ١٨٧٨ و١٨٨٥ م، ومؤتمر مدريد لعام ١٨٨٠ م^(١٠). فقد كانت الصحافة منبراً لبناء التقارير، والدفاع عن المصالح المتناقضة للقوى المتنافسة، واعتبرها المخزن سهماً موجهاً لسياسته، وعلاقاته الداخلية والخارجية؛ ففي عام ١٨٨٥ م وجه النائب محمد بركاش رسالة إلى ممثل بريطانيا دريموند هاي، قال فيها: «...، وبيتنا لك ما تشهره الجوازيط المشار إليها بخلاف الصدق من الكلام القبيح في جانب المخزن وفي جانب الولاية وكذلك في جانب نواب الأجناس المحيين الذين لهم الوقار والاحترام هذه الإيالة»^(١١). وتابع بركاش مستفهماً: «فإن كان لنا الحق في منع ذلك بالكلية، فهو الذي طلبنا ولا نخرج عنه، وإلا كان لا حق في ذلك إلا بالشرط التي يمكن أن يتبعوها وأن لا يتبعوها، فأخبرنا عن ذلك»^(١٢).

لم يحقق الطلب المخزني النتيجة التي كان يتوَّخاها، إذ خاطب محمد بن العربي الطريس قائلاً: «...، وكان طلب السيد محمد بركاش بأن هذه الكوازيط تبطل...، وعليه نطلب منك توجه عليهم وتحدد الكلام معهم على ساق الجد...»^(١٣). امتد الاحتجاج المخزني إلى عهد السلطان عبد العزيز، حين ورد في رسالة من النائب محمد بن العربي الطريس

٩ إبراهيم حركات، التيارات السياسية والفكرية بالمغرب خلال قرنين ونصف قبل الحماية (الدار البيضاء: مطبعة الدار البيضاء، ١٩٨٥)، ص ١٣٨.

١٠ الطيب بوتيقالت، «الصحافة الأوربية الصادرة في طنجة في أواخر القرن التاسع عشر: أهميتها وتأثيرها»، في: طنجة في التاريخ المعاصر، ١٨٠٠-١٩٥٦: أعمال الملتقى العلمي الأول لمدينة طنجة المنعقد من ١٨ إلى ٢٠ أكتوبر ١٩٩٠ بطنجة (الرباط: جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية؛ طنجة، المغرب: جامعة عبد الملك السعدي، مدرسة الملك فهد العليا للترجمة، ١٩٩١)، ص ١٩٧.

١١ رسالة محمد بركاش إلى هاي بتاريخ فاتح شعبان ١٣٠٢ هـ/ ١٦ ماي ١٨٨٥ م، F.O. 174/107، وردت في: خالد بن الصغير، المغرب في الأرشيف البريطاني: مراسلات جون دراموندهاي مع المخزن، ١٨٤٦-١٨٨٦ (الدار البيضاء: ولادة، ١٩٩٢)، ص ٥٢٤.

١٢ المصدر نفسه، ص ٥٢٤.

١٣ رسالة محمد بن العربي الطريس إلى هاي بتاريخ ١٩ رمضان ١٣٠٢ هـ/ ٢ يوليوز ١٨٨٥ م، F.O.174/107، وردت في: المصدر نفسه، ص ٥٢٦.

إلى الوزير ابن سليمان بتاريخ ٢٨ رجب ١٣٢٤/١٩٠٦م، ما يلي: «.. فقد وصل كتابكم ببيان ما صار يكتبه أصحاب الجرائد الحادثة الطبع بهذا الثغر الطنجي المحروس: من التجاهر فيها بالكلام الذي فيه ترويع لرعية هذه الإيالة السعيدة، الخارجة عن المسطرة الجارية عند الدول في جرائد أراضيها..»^(١٤).

تركزت مناطق انتشار الصحف والجرائد في الجهات الشمالية، وبصفة خاصة في مدينة طنجة لاعتبارات مجالية ودبلوماسية. ومثّلت منبراً دعائياً لمن يروم النيل من رموز الدولة وسياستها. وقد أدى «اليهود المغاربة الذين دخلوا تحت حماية هذه الدولة الأوربية أو تلك، خاصة الذين كانوا تحت الحماية الإنجليزية، دوراً مهماً في تحرير هذه الصحف. لقد أصبحوا، عن طريق هذه الممارسة من أشد المدافعين عن مصالح طائفتهم الضيقة، ومن أنجع الوسائل المعبرة عن أطماع الدول التي تستخدمهم لأهدافها الاستعمارية»^(١٥). وقد ظهر في المغرب الكثير من العناوين الصحافية الغربية، ومنها:

جريدة المغرب الأقصى: وقد ظهر العدد الأول منها في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٨٨٣، وكانت تصدر كل يوم أحد باللغة الإسبانية. وقد كتب عنها قائد البعثة العسكرية الفرنسية كوشمير في تقرير له بتاريخ ١٨٩٢ مايلى: «إنها عموماً، الجريدة الأكثر اطلاعاً، المعلومات التي تنشرها كانت تقريباً دائماً صحيحة.. إنها تساند بكل قواها المصالح والأطماع الإسبانية، ومعادية شيئاً ما لفرنسا»^(١٦). هكذا تصبح الصحافة وسيلة لتبرير المصالح الاستعمارية والدفاع عنها، كما يحضر لديها الحس الاستخباري، بجمع المعلومات الدقيقة بغية التأسيس لواقع استعماري مستقبلي.

جريدة *Le réveil du Maroc*: أتى تأسيس هذه الجريدة في إطار الدعوات المتعددة لحماية المصالح الاستعمارية الفرنسية. وقد لاحظ إدموند دوتي، مؤسس الأثروبولوجيا الاستعمارية في المغرب، «أن المصلحة الفرنسية بهذا البلد تستدعي إيجاد صحف تتفادى الارتجال، وتدافع عن أطروحات فرنسا عند الحاجة، وتلتزم الصمت عند الضرورة»^(١٧).

وبدورها كانت جريدة انبعاث المغرب أسبوعية الطباعة، تصدر في كل يوم أربعاء، و«ظهر العدد الأول منها يوم ١٤ يوليو ١٨٨٣م، وهو يوم عيد وطني فرنسي»^(١٨). وقد لاحظ دوتي أن في إمكان هذه الصحيفة أن تؤدي دوراً رائداً في خدمة المصالح الاستعمارية الفرنسية، «سيما وأن المفوضية الفرنسية استطاعت، منذ وقت قصير، أن تملك بزمام هذه الصحيفة»^(١٩).

جريدة *The times of Morocco*: وكان ظهورها يوم ٥ تموز/يوليو ١٨٨٤، وكانت تصدر كل شهر باللغة الإنكليزية، إلا أنه ابتداء من ١٨٨٦ أصبحت تظهر يوم السبت من كل أسبوع^(٢٠)، وقد كانت، آنئذ، الجريدة

١٤ ورد في: محمد المنوني، مظاهر بقطعة المغرب الحديث، ج ٢، ط ٢ مزيدة ومنقحة (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٥)، ج ٢، ص ٢٨٥.

١٥ بوتيقالت، ص ١٩٩.

١٦ المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

١٧ ورد في: جامع بيضا، «صحافة طنجة: مرآة للصراع الدولي حول المغرب (١٩٠٠-١٩١٢)»، في: طنجة في التاريخ المعاصر، ١٨٠٠-١٩٥٦، ص ٢٠٦.

١٨ بوتيقالت، ص ٢٠٠.

١٩ بيضا، ص ٢٠٦.

٢٠ بوتيقالت، ص ٢٠١.

الوحيدة الناطقة باللغة الإنكليزية، وكان بيدجيت ميكين أول مدير تحرير لها^(٢١). ومن أشهر مراسليها في المغرب والتر هاريس، الذي اختطفه أنصار الريسولي^(٢٢)؛ ففي ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٠٣ هاجمت القوات المخزنية منطقة زنات، وتوجه الصحافي الإنكليزي إلى عين المكان لتغطية الأحداث عن كثب، إلا أنه وقع في قبضة أنصار الريسولي، ولم يُطلق إلا بعد استبداله بمجموعة من أسرى قبيلة الأنجرة^(٢٣).

من جانب آخر انفردت هذه الجريدة بذكر بعثة تعليمية مغربية اتجهت نحو الولايات المتحدة الأمريكية برعاية بريطانية^(٢٤). كما أثارَت الصحيفة، بشدة، قضية بوبكر الغنجاوي^(٢٥) واتهمته بالمتاجرة في الرقيق واستغلال بيوته في الدعارة؛ وقد أرسل مدير تحريرها ميكين الكثير من المقالات التي تنتقد الارتباطات الدبلوماسية البريطانية بالرجل، الذي كان حائزاً امتيازات الحماية القنصلية، وظهائر التوقير السلطانية. وقد قال في افتتاحية سؤال أثير في مجلس العموم البريطاني يوم ٨ آب/ أغسطس ١٨٨٩، «إن الخبر عن مصادرة ممتلكات الغنجاوي واتهامه بالمتاجرة في العبيد وامتلاك دور للدعارة قد نشرته صحف بريطانية كثيرة ومنها التايمز، والسنتندار، والدايلي نيوز، وغيرها من الصحف البريطانية التي تناقلت برقية لوكالة رويترز في الموضوع»^(٢٦). وبسبب مكانة الرجل كحلقة وصل بين التمثيل الدبلوماسي البريطاني والدوائر المخزنية والمعلومات التجسسية التي كان يزود بها الإنكليز في طنجة، فقد نجح الدبلوماسي البريطاني كريبي كرين «في التخفيف من حدة الاتهامات الغليظة المنسوبة إلى الغنجاوي، وذكر أن صاحب الحملة الشهيرة اعتاد، منذ سنوات، على كتابة افتتاحيات ومقالات مناوئة للمفوضية البريطانية في المغرب، واستبعد أن يكون متورطاً في تجارة الرقيق...». وبخصوص اتهامه باتخاذ دور للدعارة، ذكر الغنجاوي لكرين «(أنه) لم تكن له معرفة شخصية بمن يكترون دوره وحوالته وغيرها من العقارات»^(٢٧).

اهتمت هذه المنابر الإعلامية بمخاطبة ممثلي المصالح الاستعمارية الأوروبية، وبالكشف عن مضامين الخلافات الأوروبية حول مناطق النفوذ في المغرب، ومن ذلك أن النصوص الأولية للاتفاق الودي الفرنسي-الإنكليزي عام ١٩٠٤، ظهرت في الصحف الصادرة في المناطق الشمالية للمغرب.

21 Khalid Chaouch, "British Travellers to Morocco and their Accounts, from mid-16th to mid-20th Centuries: A Bibliography" (Working Paper on the web), on the Web: <<http://extra.shu.ac.uk/wpw/morocco/Chaouch/Chaouch.htm>>.

22 أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الله الريسولي (١٨٥٧-١٩٢٥)، أومولاي أحمد الريسولي، ويدعوه رجاله الشريف الريسولي ويسميه الإنكليز الريسولي، نائر وزعيم، من مناوئي الاحتلال الفرنسي في المغرب العربي في مطلع القرن العشرين. والتر هاريس ابن إحدى العائلات البريطانية الغنية بالمغرب في القرن التاسع عشر، وسافر في ربوعه وتعرف على عادات المغاربة وتقاليدهم. بعد سنوات من استقراره في طنجة، تعرض هاريس للاختطاف وسقط في أيدي رجال مولاي أحمد الريسولي.

23 Louis Arnaud, *Au temps des Mehallasou le Maroc de 1860 à 1912*, Institut des Hautes études marocaines; notes et documents (Casablanca, Éditions Atlantides, 1952), p. 220.

24 Jean-Louis Miège, *Le Maroc et l'Europe, 1830-1894*, 4 tomes (Paris: Presses universitaires de France, 1961-1963), tome 3: *Les Difficultés* (1962), p. 96.

25 بوبكر بن الحاج البشير الغنجاوي، لا يُعرف تاريخ ولادته ومكانها. توفي في عهد المولى عبد العزيز عام ١٩٠٥، بدأ حياته المهنية سائقاً للجمال المتقلبة بين مراكش ومراسي الجديدة وأسفي والصويرة، لحمل البضائع المستوردة والمصدرة، وهو ما ساهم في توثيق صلاته بالإنكليز. وقد برز اسمه في الوثائق المغربية في بداية أعوام السبعين من القرن التاسع عشر بصفته وكيلًا للشركة التجارية البريطانية: مؤسسة بيري وشركاهم في ليفربول (Messers Perry and Co. Liverpool)، وربطته علاقات متينة مع جميع الوزراء وكبار موظفي المخزن الحسني. وتُبرز الوثائق التي ساقها خالد بن الصغير تجسسه لفائدة الإنكليز، الذين بسطوا حمايتهم عليه وعلى آل بيته الأقرين، وقد أطلعهم على بعض الاتفاقات السرية التي عقدها المخزن الحسني مع إيطاليا، وتسلم في الوقت نفسه ظهائر التوقير والاحترام من السلطان مولاي الحسن، وهو ما يجعلنا نشك في كونه عميلًا مزدوجًا. ونجح، بسبب ذلك، في مراكمة ثروة مالية ضخمة. وفي ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٩٣، أعلن للإنكليز التخلي عن مواصلة مهمة التوسط في خدمة المفوضية البريطانية. وقد توفي في عام ١٩٠٥، مخلفاً ثروة مالية قُدرت بأكثر من مليوني فرنك ذهبية، تمكن الباشا الكلاوي من السيطرة عليها بطرق ملتوية.

26 خالد بن الصغير، بريطانيا وإشكالية الإصلاح بالمغرب، ١٨٨٦-١٩٠٤ (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ٢٠٠٣)، ص ١٤٢.

27 المصدر نفسه، ص ١٤٢.

ولم يُجَل هذا الاتفاق «الذي توصلت بموجبه فرنسا وبريطانيا إلى تسوية خلافاتها الاستعمارية.. دون استمرار الصحافة الطنجية الموالية للإنجليز في الدفاع عن مصالح الرعايا البريطانيين، سيما وأنهم كانوا يتمتعون بنظام الامتيازات منذ القرن التاسع عشر. وكانت *Al Maghreb al Aksa*، الصادرة باللغة الإنجليزية، هي الحاملة لمشعل هذا الدفاع»^(٢٨).

على الخطى نفسها سارت الصحافة الإسبانية، وخاصة في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٠٠ و ١٩١٢، ومن أهم المنابر الإعلامية التي أقامتها:

El Africa Espanola، وقد «أسسها المستكشف والصحفي الإسباني ساتورنينو غيمينيز سنة ١٩٠٣.. وكانت الجريدة مناوئة للأطماع الفرنسية بالمغرب وداعية إلى تحقيق تحالف ألماني-إسباني، للوقوف في وجهها. واستمرت على هذا النهج حتى تاريخ توقفها في [كانون الأول] دجنبر ١٩٠٥»^(٢٩).

El provenir: وكانت بمثابة الناطق باسم الجالية الإسبانية في طنجة، «وكان طبيعيًا.. أن تكون لهجتها شديدة في الدفاع عن مصالحها ضد مصالح الجاليات الأخرى، خاصة الفرنسية»^(٣٠).

من جانب آخر، استعانت الصحف الألمانية في تغطيتها لبعض الأحداث الداخلية ببعض المراسلين الذين اشتغلوا لفائدة المخزن، ومنهم ليونار كارو^(٣١) الذي أرسل الكثير من المقالات إلى بعض الصحف الألمانية، ومنها:

«die Marrokanisheflotte» (الأسطول المغربي) في جريدة *Hamburgerkorrespondant* بتاريخ ١٩٠٥/٠٧/٠٤.

«socco Chico in Tanger» في جريدة *Le Vossische Zeitung* بتاريخ ١٩٠٩/٠٢/١٠، وفيها، «نشر كارو ملاحظاته الأساسية، ذات العلاقة بالأحداث المغربية»^(٣٢). كما عمل المصور الخاص للمولى عبد العزيز، المدعو غابرييل فييري، مراسلاً لجريدة *Illustration*.

كان للصحافة الأجنبية دور في الكشف عن تفاصيل الاتفاق الودي الفرنسي-الإنكليزي؛ ففي «٨ [نيسان] أبريل ١٩٠٤م وقّع كل من اللورد لاندسداون (Lord Landsdowne) وبول كامبون (P. Cambon) إعلانًا، يتم بموجبه إطلاق يد فرنسا في المغرب، في مقابل تحلّي هذه الأخيرة عن «حقوقها» في مصر، مع الالتزام باحترام سيادة السلطان، وبحريّة التجارة مع المغرب لمدة ثلاثين سنة»^(٣٣).

٢٨ بيضا، ص ٢٠٨.

٢٩ المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

٣٠ المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

٣١ ليوناركارو: انخرط في سلك التجارة البحرية في ألمانيا. وفي عام ١٨٩٩، التقى في هومبورغ بالقبطان الألماني ميتينير، حيث تم تعيينه قائدًا للسفينة المغربية «التركي» في كانون الأول/ ديسمبر ١٨٩٩، وامتدت مهمته إلى حدود عام ١٩٠٨. وقد مكنته مهمته هذه من معرفة الكثير من تفاصيل الأحداث التي عاشها المغرب خلال الفترة المذكورة، وخاصة فترة حكم السلطانين عبد العزيز وعبد الحفيظ. والتقى بالريسولي على ظهر السفينة التي كان يقلها، وتوفّر على معلومات دقيقة حول انتفاضة الجبلاني الزرهوني. وتكلّف بنقل المعدات المخزنية بحرًا، لمواجهة أخطار «الفلتان» المتزايدة. وقد شكّل أحد العناصر الأساسية في طابور الجواسيس الألمان، وخاصة عند اندلاع الحرب العالمية الأولى: بتصرف عن تقديم كتاب: Léonhard Karow, *Neufannées au service du Maroc: 1900-1908*, traduction et présentation Monique Miège et Jean-Louis Miège, collection mémoire du Maroc (Rabat: Les Editions la Porte, [1998]), pp. 9-11.

٣٢ المصدر نفسه، ص ١٠.

33 Frédéric Weisgerber, *Au seuil du Maroc modern*, Institut des Hautes études marocaines; notes et documents (Rabat: Les Editions la Porte, 1947), p. 111.

يبدو مما سبق أن الصحافة الأوروبية في المغرب تشوفت إلى المحافظة على امتيازات القوى الإمبريالية. وشكّلت قناة أساسية للكشف عن الثُّغْر التي يمكن من خلالها النيل من مصداقية القوى الغربية ذات العلاقة المباشرة بالمسألة المغربية.

وفي محاولة لمخاطبة جزء من الرأي العام المغربي، لجأت التمثيليات الأوروبية إلى إصدار صحف ناطقة باللغة العربية؛ وفي هذا الإطار دعا دوتي إلى تأسيس صحافة عربية اللسان، قائلاً: «بإمكاننا تأسيس جريدة بطنجة تكون شبه رسمية، ومستقلة في ظاهرها، يتكلف بتحريرها بعربية سليمة كتّابٌ مغاربة أكفاء، وتكون مسيرة بمهارة من طرفنا»^(٣٤). وفي هذا الإطار تم تأسيس جريدة السعادة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٠٤، ثم تبعتها الصباح في ١٠ تموز/ يوليو ١٩٠٦.

الدولة وتحدي إنشاء صحافة وطنية

أحسن المخزن بخطورة المنابر الصحافية الأوروبية، بسبب هامش الحرية الواسع الذي كانت تتمتع به، مدعومة في ذلك بقوة الحضور الدبلوماسي الغربي. وقد تضايق المخزن من لهجة الجرائد الحديثة الظهور في طنجة، ولم يجد سبيلاً لوقفها، واضطر إلى التعامل مع المسألة من زاوية المنافسة وخوض التجربة الصحافية للرد على مايمكن نعتة بالنيل من السيادة الوطنية.

في هذا الإطار، أكد سفير ألمانيا روزن «أن الجرائد حرة فيما تنشر.. وأضاف: لذلك إن الأليق بجانب المخزن في هذا الموضوع، أن ينشئ جريدة رسمية عربية، يكون للموظفين بها معرفة باللغات الأجنبية، وكل من تجاوز الحد - من الجرائد الأخرى - تكذبه الصحيفة الرسمية وترد عليه»^(٣٥).

وتوضح الوثائق المخزنية الدور الألماني في إنجاز هذه المبادرة، من خلال رسالة وجهها محمد بن العربي الطريس إلى الوزير عبد الكريم بن سليمان في ٨ تموز/ يوليو ١٩٠٧، جاء فيها: «.. وعليه فقد امتثلنا الأمر الشريف، وكلفنا خديم سيدنا الأمين السيد بناصر غنام: بمباشرة القضية وفق ما أرشد إليه سيدنا، وبأمرها - مشافهة - مع باشدور الألمان روزن على الوجه المبين»^(٣٦).

انطلق المخزن في تأسيسه لمنبره الإعلامي من موقع الدفاع، ونسي أن منطقة الشمال وحدها ضمت العشرات من الصحف الغربية المتخصصة، التي دافعت عن مصالح الدول الممثلة لها في المغرب، فلم تكن الحال تسمح بمواجهتها مجتمعة والرد، بموجبها، على كل حادثة تستدعي ذلك.

لم تكن مقدّمة التأسيس سليمة ومجدية، بسبب عدم توقّرها على رؤية إعلامية استراتيجية وفاعلة، وبفعل غياب طاقم صحافي متخصص في الميدان. ولعل ذلك ما يفسر الاستعانة بالخبرة المشرقية، في إخراج صحيفة لسان المغرب من قِبل الأخوين أرتور نمور وفرج الله نمور، وقد جاء في افتتاحية العدد الأول منها ما يلي: «.. إذا سألنا بعض من نعد سؤا لهم أمراً مفروضاً الطاعة له، محتوم القيام به: أن تأتي لهذه السلطنة الشريفة.. وننشئ جريدة فيها لقلّة وجود الجرائد العربية، وكان ذلك قبل انعقاد مؤتمر الجزيرة، فأجبنا الأمر بملء المسرة، شاكرين حسن

٣٤ ورد في: بيضا، ص ٢٠٧.

٣٥ المنوني، ج ٢، ص ٢٨٣.

٣٦ المصدر نفسه، ص ٢٨٥.

الثقة بنا وجميل المؤازرة لنا، ونحن منذ ذلك الحين - في هذا القطر العزيز - في سعي مستمر لاستكمال معدات الجريدة ومطبتها .. إلى أن قبض الله ظهورها على هذا المنوال»^(٣٧).

ويبدو من خلال الافتتاحية أن الأخوين تلقياً طلباً لتأسيس جريدة مغربية من قبل دوائر مخزنية عليا، بمن فيهم السلطان المولى عبد العزيز، كما نستنتج عدم وجود تقاليد مطبعية في المغرب، بسبب مواقف نمطية رافضة لمتنوعات التحديث الغربي، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

كان صدور العدد الأول من صحيفة لسان المغرب يوم الجمعة ٢٤ ذي الحجة ١٣٢٤هـ الموافق ٨ شباط / فبراير ١٩٠٧م، ويبدو أنها واجهت صعوبات مادية كثيرة، جعلها تتوقف عن الصدور «عند العدد ٨٤ حيث عُطِّلت نهائياً، ثم سافر صاحبها إلى خارج المغرب أوائل جمادى الآخرة ١٣٢٧هـ/ أواخر [حزيران] جوان ١٩٠٩م»^(٣٨).

وفي فاس تولّى الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني إصدار جريدة الطاعون عام ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م، «وتولّت إثارة الأفكار الوطنية ومناهضة التغلغل الاستعماري والرد على الجرائد الاستعمارية، التي كانت تتحدث في طنجة باسم الأطراف الأجنبية»^(٣٩).

ساهم إصدار الصحف في انتشار حالة من الوعي السياسي، وفي الأطلاع على ثقافة صناعة الخبر وانتشاره. وضمن هذا الإطار ظهرت المذكرات الدستورية الأولى. فما هي أبرز هذه المذكرات؟ وما عناصر التحوّل والتطور التي لازمتها؟ وكيف أدت دورها في نشر ثقافة حقوقية محلية؟ كيف تفيدنا هذه المذكرات في فهم الحاضر ومستجداته الدستورية والحقوقية؟ وهل يمكن الحديث عن نسق من الاستمرارية التاريخية بين أول مذكرة دستورية في فترة ما قبل الحماية ودستور ٢٠١١ في عهد الملك محمد السادس؟

الصحافة والمسألة الدستورية في المغرب

يمكن القول إن الصحافة أوجدت حالة جديدة من مناخ الحرية والصدع بالنقد السياسي. كما تناسب انتشارها مع عودة مجموعة من النخب العربية والإسلامية من بلاد المشرق، حاملة معها معاني الإصلاح الذي جسّدته الجامعة الإسلامية. ولعل أهم دور أدته الصحافة العربية نشرها المشاريع الدستورية والحقوقية مع مطلع القرن العشرين، مع ما يعنيه ذلك من بداية تفكيك بنية النظام السياسي، والتطلّع إلى تغيير هندسة الفضاء الإداري، والتأسيس لما يمكن نعتة بإرهاصات نظام الحكم والتسيير القائم على منطق العقد الاجتماعي. ومن أبرز المشاريع الدستورية:

- مشروع بنسعيد ١٣١٩هـ/ ١٩٠٠م، ويُعدّ من المشاريع الإصلاحية الأولى في المغرب ما قبل الحماية، وتم تقديمه بعد دعوة المولى عبد العزيز عددًا من الشخصيات إلى تزويده بأراء كتابية تتناول الإصلاحات المطلوبة^(٤٠). وقد احتوى المشروع على تسعة عشر فصلاً، ويمكن إجمال مضامينه في الجدول الآتي^(٤١):

٣٧ المصدر نفسه، ص ٢٨٤.

٣٨ المصدر نفسه، ص ٢٨٤.

٣٩ حركات، ص ١٣٩.

٤٠ المصدر نفسه، ص ١٤٣.

٤١ تم الاعتماد في وضع الجدول على: المصدر نفسه، ص ١٤٣-١٤٤، ١٥١-١٥٥.

الجدول رقم (١)

المضمون	الفصل
- وهو عبارة عن مدخل يدعو إلى العدل والاستقامة، والهدنة مع الأجنب. - اعتبار الإسلام الرابطة الأساسية بين أفراد الأمة. - اعتماد معيار المروءة والدين والأمانة في إسناد الوظائف. - الدعوة إلى إحداث مدارس لتعليم المهن الجديدة.	الأول
- تنظيم الإيرادات المحلية في نطاق العمالات.	الثاني
- الدعوة إلى إنشاء بلدية وتمتع أعضائها برواتب محترمة.	الثالث - الرابع
- نصّ على مسح الأراضي والعقارات في الأقاليم، ومساواة البوادي والحواسر في أداء الزكوات الشرعية على الغلال والمواشي. - إحداث ضريبة على الأملاك العقارية المدنية، وتنظيم حسابات هذه الإيرادات على الصعيد الإقليمي والمركزي.	الخامس - العاشر
- أكدت ضبط مقدار الوسق إلى الخارج، وما يحفظ من المواد الأساسية للاستهلاك الداخلي.	الحادي عشر - الثاني عشر - الثالث عشر
- نص على قراءة الدعاء الناصرية، في جميع مناطق المغرب، والتركيز في قراءته على فئة الأطفال.	الرابع عشر
- التنظيم العسكري والحربي في التعليم والتدريب وتوفير السلاح بقدرات ذاتية.	الخامس عشر - السادس عشر
- الدعوة إلى الاهتمام بالتنظيم القضائي، على المستوى المركزي والمحلي. - اهتم بالإصلاح الزراعي ومساعدة الدولة للفلاحين وطريقة استرداد السلف.	السابع عشر - الثامن عشر - التاسع عشر

يمكن القول، من خلال هذه الفصول، إن المشروع افتقد اللغة القانونية المحكمة، ووظّف بدل ذلك إنشائية اتّسمت بالعمومية، كما لم يتم تحديد الاختصاصات بالدقة المطلوبة.

لا يمكن نعت هذا المشروع بالصفة الدستورية، فهو أقرب إلى المذكرة التنظيمية، المشفوعة بنبرة عاطفية جلية. وقد قدم عبد الله بنسعيد، عضو اللجنة السياسية في دار النيابة في طنجة، مشروع هذا عام ١٣١٩هـ/ ١٩٠٠م إلى وزير الخارجية عبد الكريم بنسليمان، الذي انتقده، وخاصة فيما أورده في الفصل الرابع عشر، وقال عنه «إن فيه شيئاً من (التبوريك)»^(٤٢).

وأشار الأستاذ المنوني من جانبه إلى «ثلاثة مشاريع دستورية، وكان أولها هو الذي اقترحه مواطن من سلا: الحاج علي زنيبر، بينما كان الثاني من وضع وافد سوري أقام بفاس طويلاً: الشيخ عبد الكريم مراد، أمّا الثالث، فلا يزال واضعوه أو واضعوه غير معروفين بالضبط، وقد تأخر ظهوره إلى أوائل العهد الحفيظي»^(٤٣).

٤٢ المصدر نفسه، ص ١٤٣.

٤٣ المنوني، ج ٢، ص ٣٩٩.

- مشروع الدستور السلوي أو مذكرة الحاج علي زنيبر: وقد استفاد من وجوده في مصر، حيث امتدت إقامته بها «فترة طويلة، عايش خلالها حرب عرابي باشا وساهم فيها، كما عين معطيات اليقظة المصرية.. وبعد أربعة وعشرين عامًا عاد إلى المغرب... (و) واجهته ثورة الجليلاني الزرهوني وهي في أوج اشتعالها، ثم اقترح المشاريع الفرنسية، فمؤتمر الجزيرة وما تلاه من تطورات خطيرة»^(٤٤).

ومقارنة بالمذكرة السالفة، تبدو الثقافة الحقوقية والقانونية جلية في تفاصيل هذا المشروع، حيث يحدد مفهومي الاستقلال والاحتلال، باعتقاد مرجعية اتفاق الخزيرات عام ١٩٠٦، وقال إن استقلال «دولة مراكش -داخليًا وخارجيًا، برًا وبحرًا- غير منازع فيه، باعتراف الدول أجمع من قديم الأزمان، ولذلك جعله مندوبو الدول العظام الأساس الذي تنبني عليه قاعدة أبحاثهم الإصلاحية، بالمؤتمر المنعقد فيما بين شهري [كانون الثاني] يناير و[آذار] مارس سنة ١٩٠٦م»^(٤٥).

من هنا يمكن استنتاج الأسباب التي دفعت الحاج زنيبر إلى تأكيد مطلب الاستقلال، فمن دونه يستحيل الحديث عن مواد دستورية، واختصاصات حكومية. ويمكن إجمال مضامينها في الشكل الآتي^(٤٦).

الجدول رقم (٢)

مشروع دستور الحاج زنيبر ١٩٠٦

المجال السياسي والسيادي والأمني	المجال الاقتصادي والجبائي	المجال الثقافي والعلاقات الدولية
- انتخاب لجنة من الأعيان المتنورين، لمباشرة الوسائل الإصلاحية وتعميمها في القطر تدريجيًا.	- وجوب المساواة في الجبايات والضرائب.	- إقامة تحالفات ودية إيجابية مع القوى الأجنبية.
- استقلالية الحكومة في اتخاذ القرارات.	- الدعوة إلى إنشاء بنك حكومي.	- دعوة الدول إلى المحافظة على مصالح وحدة استقلال المغرب الأقصى.
- تعميم الأحكام القطرية.	- تقييد منح المنافع للأجانب بمدة زمنية محددة، ومنح الأمة ثلثي مدخوله على الأقل.	- اعتبار اللغة العربية لغة رسمية، - منع الدول الأجنبية من التدخل في نظام الحكومة المحلية.
- حصر السلطة التنفيذية في الحكومة المحلية.	- وجوب رد الديون في آجالها، وعدم اللجوء إليه إلا بعد البحث اللازم.	- تقيد امتياز الحرية، بالمحافظة على المروءة.
- الالتزام بالقوانين الداخلية لحكومة البلاد.	- اتخاذ التدابير اللازمة لإدخال الفنون العصرية لتطوير الأمور الاقتصادية.	- اقتصار المخبرات المتعلقة بالتعليم، وكافة الإجراءات على الحكومة المحلية.
- منع الاستبداد، ونشر وسائل العدل وتسكين الفتن الداخلية ونشر الأمن.	- انتخاب مفتش عام لضبط الميزانية السنوية ومحاربة الغش والرشى.	- اشتراط النزاهة والأمانة في تولي المناصب.

٤٤ المصدر نفسه، ص ٤٠٠.

٤٥ المصدر نفسه، ص ٤٠٨.

٤٦ تم الاعتماد في وضع الرسم التخطيطي على النص الدستوري الذي ورد في: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤١٥-٤٢١.

في أثناء قراءتنا مضمون هذا المشروع الدستوري، نستنتج حرصه الشديد على تأكيد استقلالية القرار السياسي الداخلي. ويمكننا فهم مسوغات هذا الإلحاح، في الهجمة المنظمة التي شنتها الدبلوماسية الفرنسية منذ مطلع القرن العشرين، ومن خلال سفارة طابندي، ومؤتمر الجزيرة الخضراء عام ١٩٠٥، حيث كانت فرنسا وإسبانيا تتوخيان الانفراد بإدخال «الإصلاحات» المزعومة، والتأسيس لمرحلة الحماية الفرنسية.

من جانب آخر، تبدو ملامح الدعوة إلى تحصين الذات الوطنية، بتبني خيار الإصلاح وإقرار العدالة واشتراط عنصر الكفاءة في تولي المناصب الحكومية.

كما تتبين، من خلال بنود المشروع، ملامح الفساد الإداري، والدعوة إلى انتخاب مفتش عام يتكلف بضبط ميزانية الدولة، وتكون مهمته القضاء على الغش والرّشى والعلل الإدارية.

من جانب آخر نستنتج غياب اختصاصات واضحة ومفصلة لهذه الحكومة التي أُلقي على كاهلها إصلاح الأوضاع العامة. وبالمستوى نفسه، لا نجد أثرًا لسلطة قضائية واضحة المعالم والاختصاصات، بل إن هناك خلطًا واضحًا بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، بالشكل الذي تنتفي معه خاصية الحياد في ممارسة العدالة الاجتماعية.

- المشروع الدستوري الذي اقترحه الشيخ عبد الكريم مراد وحضور تجربة التحديث الياباني: يمثل هذا المشروع حالة متقدمة، من حيث الوعي بالمنافسة الدولية الذي كان يعرفه العالم، حيث ابتدأت ديباجته بالحديث عن تجربة التحديث الياباني، وأكدت أنه «يمكن لحكومة المغرب أن تبلغ ما بلغته اليابان بأقرب وقت، إذا اقتفت أثر اليابان بالاجتهاد ونفع العامة، وأخذ العلوم الصناعية والوقفية الموافقة للأحكام الشرعية من أوروبا، على الأخص في اقتفاء آثارهم في تنوير أفكار الرعية في حثهم على اختراع الأمور النافعة...»^(٤٧).

يتبين أن واضع المشروع كان يدرك تفاصيل السياسة الاستعمارية في المغرب، وقد قال إنه أطلع «على ما تم عليه مؤتمر الجزيرة، من عمل البوليس والبنك وغيره، وإن عموم الرعية نافرة من هذا التدخّل، خوفًا من رسوخ قدمي المباشرين من الضباط الفرنسية والإسبانيّة، إذا صفى (كذا) لهم الوقت، لأنهم بدعوى الإصلاح يلزمون الحكومة على الاستدانة لإجرائه، فيؤول أمرهم على مراقبة واردات المخزن ومنصرفاته، وبذلك من الخطر ما لا يخفى على متبصر، كما حصل للمرحوم الخديوي إسماعيل وما آل إليه أمر مصر»^(٤٨).

تؤمن لغة المشروع بالواقعية السياسية، حيث تقول إن «المحافظة على المعاهدات الأجنبية، وقرارات المؤتمر، واجبة التنفيذ في هذا الوقت، ولكن بلغة ترضي الرعية، وتقنع الأجانب وتوافق الشريعة الغراء، مع السعي وراء سد باب الاحتياج إلى الاستدانة منهم، لنسلم من زيادة تدخّلاتهم في شؤوننا كما هو دأبهم»^(٤٩). من جانب آخر حمل صاحب المشروع ثقافة سياسية ودستورية عميقة أهلتة للحكم على تجربة الميجي (١٨٦٨-١٩١٢) في اليابان التي وصلت أصدائها إلى المشرق العربي، خاصة بعد الهزيمة الساحقة التي ألحقها اليابانيون بروسيا القيصرية عام ١٩٠٥. فكيف تمّت قراءة التجربة من خلال دستور الشيخ عبد الكريم مراد؟

٤٧ ورد في: المصدر نفسه، ص ٤٢٢.

٤٨ المصدر نفسه، ص ٤٢٥.

٤٩ المصدر نفسه، ص ٤٢٥.

تبدو ملامح تأثير التجربة اليابانية جلية في واضع المشروع؛ فقد كان عبد الكريم مراد مدرِّكًا خصوصياتها وعوامل نجاحها. وهو إذ يدعو إلى الاعتراف بالاتفاقات السابقة، فلأن حكومة التوكوجاوا^(٥٠) وحكومة الميجي^(٥١)، في بدايتها، اعترفتا ضمناً بالمعاهدات التي نالت من استقلالية القرار الياباني، وهو ما جنَّب البلاد خطر التدخل العسكري الأجنبي. في موازاة ذلك، اهتم اليابانيون بالبحث عن مختلف عناصر القوة على المستويات الداخلية والخارجية، في أفق إلغاء ما تم عقده من اتفاقات غير متوازنة مع القوى الغربية المتربصة بأرض الميكادو.

إذن، يخصر موضوع المقارنة بالتجربة اليابانية، لأول مرة في المغرب المعاصر، من خلال الدستور الذي اقترحه الشيخ عبد الكريم مراد^(٥٢). ونظرًا إلى أهمية النص، نورد مقتطفات منه للاستقراء والتحليل واستنتاج القواعد والتمثيلات الخاصة بالموضوع الياباني. قال الشيخ عبد الكريم مراد:

«...أما بعد، فلما تشرفت بالأقطار المغربية وتطلعت على أحوالها: سرّني ما رأيته منهم من اتحاد الجنس والتمسك بالدين وحب السلطان...»

وبسبب توفر هذه الصفات في أفراد دولة اليابان، مع اقتنائهم إثر شريعتنا المطهرة: من التعاون وحب الوطن وحفظه بالمال والنفوس والتحرز من الأعداء وأخذهم بالحكمة ممن كان: فاز وأعلى ملوك زمانهم.

وعلى ذلك يمكن لحكومة المغرب أن تبلغ ما بلغته اليابان بأقرب وقت إذا اقتنفت أثر اليابان بالاجتهاد ونفع العامة وأخذ العلوم الصناعية والوقتية الموافقة للأحكام الشرعية من أوروبا، على الأخص في اقتفاء آثارهم في تنوير أفكار الرعية في حثهم على اختراع العلوم النافعة ومكافأة من يبرز شيئًا من ذلك، لأن الذي يعلم أسرار الشريعة الإسلامية وما احتوت عليه من الحث على نشر العدالة والمشورة في الأمور وتعلم المعارف اللازمة للوقت والدين بكل شيء، يستغني به المسلمون عن الأجانب...

ولا ينكر ما كان عليه اليابان قبل ثلاثين سنة من 'الانحطاط' وتفريق الكلمة بسبب الاستبداد وهجوم ملوك أوروبا على مملكة اليابان، وطلبوا منها إجراء الإصلاح الوتقي من سلطانها، حتى استأجروا مدخول الجمارك بثمن زائد عما كانت تحصله اليابان على جملة سنين، لأجل إدخال التمدن الأوروبي: من نشر السكك الحديدية والديش، وغير ذلك من تشكيل البوليس، فصار لأوروبا نفوذ وكلمة في مملكتهم، فعند ذلك تيقظوا لما لأوروبا من الطمع في استملاك بلادهم بطريق سياسي، فجمعوا كلمتهم، ورجع سلطانهم عن الحكم المطلق إلى المشورة، فأسس مجلس نواب الأمة، وانتخب له أعضاء من كل بلد وشعب في المملكة... وعملوا قانونًا للحكومة فنفذ على الحاكم والمحكوم.

ثم أرسلوا البعثات من أولادهم إلى بلاد أوروبا لتعليم العلوم اللازمة: من الحربية والهندسية والصنائع... وشرعوا في فتح المدارس الابتدائية والثانوية والعالية لأجل تعليم ذلك، حتى بلغت الآن في مملكة اليابان إلى

٥٠ التوكوجاوا: هو عصر الأسرة التي حكمت اليابان منذ مطلع القرن السابع عشر حتى عام ١٨٦٨. وقد نهجت هذه الأسرة سياسة العزلة الطوعية، وساهمت في ترسيخ السلام الطويل الذي حقق الأمن الداخلي للبلاد. كما أنها ساهمت في ترسيخ علاقات الإنتاج الفيودالي، وتعرضت لتحديات خارجية صعبة عام ١٨٥٣ عندما دخلتها السفن الأميركية وفرضت عليها الخروج من دائرة العزلة.

٥١ الميجي هو اللقب الذي عُرف به الإمبراطور الياباني ميتسوهستو الذي قاد عملية الإصلاح في اليابان (١٨٦٨-١٩١٢).

٥٢ عرّف المنوني عبد الكريم مراد بأنه شخصية معروفة، الوافد المقيم في فاس من عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦-١٩٠٧م. وقد مكث في فاس ثم انتقل منها إلى النيجر، فتوفي بها في مدينة كانو التي استوطنها عام ١٣٤٧هـ/١٩٢٨م. انظر: المنوني، ج ٢، ص ٣١٢-٤٠٦.

أربعين ألف مدرسة، فلما استكملوا المعرفة في مدة عشرين سنة أوقفوا الامتيازات الأوروبية وغلبوا دولة الصين وطردها دولة المسكوف^(٥٣) من كوريا ومنشوريا وصاروا بالدرجة العليا بين الملوك، حتى دولة إنكلترا وألمانيا أرسلتا تلاميذ إلى مدارس اليابان لكي يتعلموا منهم اختراعاتهم التي أظهرها وقت المحاربة^(٥٤).

هل يمكن اعتبار النص إنتاجاً مغربيًا في مقاربة الظاهرة اليابانية؟ أورد المنوني معلومات بخصوص صاحبه قائلاً عنه: «الشيخ العالم السوري عبد الكريم بن السيد عمر بن مصطفى بن الشيخ مراد الشامي الطرابلسي... مبعوث الشرق إلى المغرب... كان يهدف ليقوم، في المغرب، بعمل إصلاح في حقل التعليم الابتدائي، فيضع هذا التأليف في مستوى المتعلمين الصغار ويحاول فتح مدرسة ابتدائية لتلقين العلوم الدينية والعصرية.

وإذا كانت آماله في فتح مدرسة المقاصد العزيرية لم تتحقق، فهو قد نجح - إلى حد - في إلقاء دروس علمية تناولت مبادئ السياسة والجغرافيا والحساب والتاريخ^(٥٥).

تعزفت النخب المغربية على التجربة التحديثية اليابانية من خلال العالم السوري، الذي وجد، في أثناء إقامته، فراغاً ثقافياً وتعليمياً في فترة تاريخية تراجعت فيها سياسة الإصلاح التي بدأها، بشكل واسع، المولى الحسن الأول منذ بدايات حكمه الأولى.

لا نعتقد أن الموضوع الياباني تبوأ مكانته الحقيقية ضمن الاهتمامات المركزية للنخب المغربية خلال الفترة التي تم من خلالها صوغ الدستور المذكور. ويبدو أن تركيز واضع الدستور على النموذج الياباني مرتبط بالرؤية المشرقية التي هلت لانتصارات اليابان على روسيا، ألد أعداء الدولة العثمانية، التي بدأت نسج علاقات دبلوماسية مع نظام الميجي منذ بعثة إيواكارا^(٥٦) المشهورة، وانتداب فوكوشيرو للقيام بدراسة أولية للوضع العام التركي خلال سبعينيات القرن التاسع عشر.

وقد كتب الجابري في موضوع الدستور قائلاً: «لقد بات حضور اليابان في الفكر السياسي العربي الحديث مباشراً وقويًا، ومثالاً على ذلك أشير إلى أن أحد المشاريع الدستورية التي قدمت لملك المغرب عام ١٩٠٦م، حينها أخذت النخبة العصرية في هذا البلد تطالب بإقامة حياة دستورية وتدشين نهضة عصرية، طرح في مقدمته بإلحاح وتفصيل تجربة اليابان وإصلاحات الميجي مطالبًا بإقتداء بها^(٥٧). وبذلك، أدمج الجابري المغرب ونخبة العصرية ضمن دائرة العرب المهتمين بالنموذج الياباني، مستدلًا على ذلك بمشروع الدستور الذي تم تقديمه إلى السلطان عبد العزيز.

وبالنظر إلى هوية صاحب المشروع وانتائه المشرقي، يصعب الحديث عن تمثّل مغربي حقيقي للتجربة اليابانية في بداياتها الأولى، ويبدو أن صاحبه واجهته مجموعة من العراقيين، دفعته إلى مغادرة المغرب في اتجاه جنوب الصحراء. كما أن تنبيهه إلى مقدمات التطور الياباني لم تجد آذانًا صاغية داخل مكوثات النخبة المخزنية التي كانت تعيش آخر لحظاتها السياسية والإدارية.

٥٣ قصد روسيا القيصرية .

٥٤ ورد في: المنوني، ج ٢، ص ٤٢٢-٤٢٤.

٥٥ المصدر نفسه، ص ٣١١-٣١٢.

٥٦ بعثة إيواكارا (١٨٧١-١٨٧٣): بعثة يابانية مشهورة أرسلتها حكومة الميجي لمراجعة الاتفاقات السالفة مع البلدان الغربية، وللتعرّف على الثقافة والعلوم والمؤسسات في كل من أوروبا والولايات المتحدة.

٥٧ محمد عابد الجابري، «اليابان في الفكر العربي المعاصر»، الموقف (بيروت)، العدد ١ (تموز/ يوليو- آب/ أغسطس ١٩٩٢)، ص ٤٦.

عندما خرج اليابانيون من عزلتهم التاريخية الطويلة، كان شغلهم المركزي منصباً على معرفة قدراتهم الذاتية بمقارنتها بقدرات الأوروبيين والأميركيين العلمية والاقتصادية والاجتماعية عند نهاية القرن التاسع عشر. وفي أثناء الرحلة إلى الديار الغربية، درست البعثات التعليمية اليابانية، بعمق، تجربة التقدم الغربي من نواحٍ مختلفة ومتعددة، واكتشفت أفرادها، من خلال ذلك، أسرار التقانة الغربية وأسسها وقواعدها.

وفي الحالة المغربية كانت المعلومات سطحية وأحياناً مضللة، ومن ذلك ما ذكره أحد رجال الحركة الوطنية المغربية، قائلاً: «لقد ردد المناضلون داخل الخلايا الوطنية ما يربو على ثلاثين سنة، رفعاً لمعنويات الجماهير ضد الاستعمار وتمكيناً لرصيد الثقة الإنساني بأنفسهم، أن المغرب بعث البعث إلى أوروبا في الوقت نفسه الذي وصلت إليها بعوث اليابان، وقد أثمرت جهود اليابان فأصبحت، بفضلها أعظم دولة شرقية في العالم بينما أخفقت جهود المغرب لسوء حظه، فسقط تحت براثن الحكم الأجنبي فريسة للاستعمار»^(٥٨).

وعلى الرغم من هذه الملاحظات، يمكن القول إن أصداء الخطوط العامة لتجربة التحديث اليابانية وصلت إلى المغرب، لكنها لم تعمق في وجدان الأنتلجنسيا المغربية، ولم تتحول إلى نموذج قابل للدراسة والتمثل، في وقت شهدت هذه الفترة انتعاشاً في الثقافة الصحافية وإشاعة الأخبار والمدونات الدستورية عن طريق المبادرات المشرقية والأوروبية، كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

ومن هذه الزاوية يمكن التعامل مع النص الدستوري بتفكيك عناصره واستنتاج طبيعة نظره للنموذج الياباني:

في البداية، يجانب الشيخ مراد الصواب عندما يصف المغاربة باتحاد الجنس والتمسك بالدين وحب السلطان، ويتضح بأنها مجاملة دبلوماسية، تتناقض مع ما ذكره الفقيه الحجوي من اختلال الأمن وانتشار الفوضى، ومع ما نعرفه عن أثر الحماية القنصلية فيتنافس الكثير من الأثرياء والشرفاء وعمامة الناس للحصول على صك الحماية الفردية.

ولعله أراد بذلك أن يمهد بالقول بتشابه المقدمات بين المغرب واليابان، حيث قال بتوافر «هذه الصفات في أفراد دولة اليابان»، كما أن اليابانيين مسلمون بالفعل والممارسة من خلال «التعاون وحب الوطن وحفظه بالمال والنفوس والتحرز من الأعداء وأخذهم الحكمة ممن كان».

وإذا كانت المقدمات متشابهة، في نظره، فما المانع من وصول المغرب إلى ما وصل إليه اليابان في أقرب وقت؟ ويضع لذلك شرطاً أساساً وهو أن يتم اقتفاء «أثر اليابان بالاجتهاد ونفع العامة وأخذ العلوم الصناعية والوقائية الموافقة للأحكام الشرعية من أوروبا، على الأخص في اقتفاء آثارهم في تنوير أفكار الرعية في حثهم على اختراع العلوم النافعة ومكافأة من يبرز شيئاً من ذلك».

وبالنظر إلى تردّي واقع المغرب في عهد المولى عبد العزيز، فإن الشيخ مراد يستدرك صعوبة التمثل، لكنه يقابل ذلك بما «كان عليه اليابان قبل ثلاثين سنة من الانحطاط وتفرّق الكلمة»، ويرجع أسباب ذلك إلى «الاستبداد

وهجوم ملوك أوروبا^(٥٩)، وهو بذلك يطابق بين العوامل الذاتية والعوامل الموضوعية، ويبتّه المخزن العزيزي إلى بناء سياسة إصلاحية بمقتضاها.

حاول الشيخ مراد التلميح إلى الحالة المغربية من خلال بسط نموذج تعامل القوى الغربية مع اليابان بعد سلسلة الاتفاقات غير المتكافئة التي عُقدت معه؛ فقد طلبوا منه، كما طلبوا من المغرب، إدخال إصلاحات تناسب مصالحهم، وسيطروا في كلا البلدين على مداخيل الجمارك بشروط قاسية. ولا شك أن ذلك تسبب، كما يبدو من ثنايا النص، في ازدياد نفوذ الغربيين داخلها، وهذا ما أدى إلى فطنة اليابانيين «لما لأوروبا من الطمع في استملاك بلادهم بطريق سياسي». وفي مقابل ذلك، بقي المغرب خاضعاً للوصاية الأجنبية، ولم يحصل لقادته الاستبصار بالواقع والمآل.

كانت اليقظة اليابانية مقدّمة حتمت جمع الكلمة ونبذ الحكم المطلق، والأخذ بالنظام الديمقراطي فكرياً وممارسة، وهي دعوة تستبطن النقد للاستبداد السياسي لمؤسسة السلطان، وتشجع على نهج الأسلوب الياباني في ممارسة الشورى السياسية.

لا يمكن للإصلاح أن يتأسس من دون معرفة وتعليم، وفي غياب الإمكانيات الذاتية لتحقيق ذلك يتم الانفتاح على التجارب العالمية الرائدة التي يمكنها أن تفيد الداخل في بناء قدراته المعرفية. ومن هذه الزاوية، يوضح واضع المشروع الدستوري قيام رجال الحكم الياباني بإرسال «البعثات من أولادهم إلى بلاد أوروبا لتعليم العلوم اللازمة، من الحربية والهندسية والصنائع... وشرعوا في فتح المدارس الابتدائية والثانوية والعالية لأجل تعليم ذلك، حتى بلغت الآن في مملكة اليابان إلى أربعين ألف مدرسة».

ويقول الشيخ مراد إن هذه الإجراءات كلها حققت لليابان، على امتداد عشرين عاماً، ما سمّاه المعرفة، مع تعنيه من امتلاك السلطة والقوة، وهو ما أدى إلى مراجعة الاتفاقات غير المتكافئة، والانتصار على الصين، وطردها من كوريا ومنشوريا وهزيمتها عسكرياً عام ١٩٠٥.

أصبحت اليابان رفقاً أساسياً في المعادلة العلمية، وقامت إنكلترا وألمانيا بإرسال طلبتها إلى مدارس اليابان «لكي يتعلموا منهم اختراعاتهم التي أظهروها وقت المحاربة».

بهذه الصورة حضر موضوع التحديث الياباني في ذهن الشيخ مراد، الذي حاول جاهداً، من خلاله، إقناع السلطة العزيزية في تبني إصلاحات دستورية.

ركز هذا المشروع، كسالفه، على مبدأ الاستقلال، والاستغناء عن الأجانب. ولتحقيق ذلك اقترح ضرورة توفير ثلاثة أمور أساسية^(٦٠):

٥٩ ذكر الشيخ مراد هجوم الأوروبيين، إلا أن المعروف تاريخياً أن أول هجوم تعرضت له اليابان كان على يد الأميركيين بواسطة الكومودور بيرى عام ١٨٥٣.

٦٠ تم الاعتراف في وضع الخطاطة على مشروع دستور عبد الكريم مراد، ورد في: المنوني، ص ٤٢٦-٤٤٤.

الجدول رقم (٣)
 مشروع دستور الشيخ عبد الكريم مراد
 مطلب الاستقلال

تشكيل مجلس الأمة	تكوين جيش نظامي قوي وضخم	توفير إمكانات مالية لمباشرة الإصلاح
<ul style="list-style-type: none"> - باعتماد الانتخاب، بحسب كل قبيلة وبلد لمدة ٥ أعوام - تشكيل مجلس أعلى تحت رئاسة السلطان - توظيف الشورى في إقرار المسائل الخلافية - اختصاصه بالقضايا التشريعية، وتقرير خدمة الوزراء والعمال - الدعوة إلى تأليف كتاب الأحكام العدلية، وتتم المصادقة عليه من طرف مجلس الأمة والمجلس الأعلى (الدستور) - التزام الجميع، بمن فيهم موظفو الدولة، باحترام بنود الأحكام العدلية - ضبط السياسة الجبائية، والالتزام بما قرره الشريعة الإسلامية في هذا المجال. 	<ul style="list-style-type: none"> - فرض التجنيد الإجباري - تعليم الحركة العسكرية والعلوم الحربية للطلبة - تمنح لهم الوظائف المناسبة، بحسب القدرة والاستحقاق - تنظيم الترقية الخاصة بالجنود - تحديد دورهم في حفظ البلاد، وجباية أموال الحكومة وتوفير الأمن بالأحياء. 	<ul style="list-style-type: none"> - تشكيل مجلس الأعباس في العاصمة - ضبط الأوقاف وحفظ وارداتها - تشكيل فروع إقليمية لهذا المجلس لمراقبة أوقاف المساجد وغيرها، والاجتهاد في تعميمها - تحديد اختصاصات القائمين على تنفيذ هذه الوظائف الوقفية - اعتبار المسجد القاعدة الأولية في استخلاص حساب الأوقاف.

يبدو من خلال النصوص والفقرات الواردة في نص المشروع الدستوري، تأثر صاحبه بموجة التغيير التي كانت تعرفها منطقة المشرق العربي، وخاصة داخل الدولة العثمانية التي شرعت في تنفيذ الكثير من الإصلاحات الإدارية والقانونية. وأشار الشيخ مراد في أكثر من موضع إلى النموذجين المصري والعثماني كعلامات مضيئة في المجال الجبائي والعسكري، وقال إن «الحكومة...، تجتهد في ترتيب عساكر الطوبجية والخيالة وانتظامها والقيام بإطعامهم وعمل قشلة لسكناتهم، مع تربية دوابهم، كما هو جار عند الدول والدولة العلية العثمانية»^(٦١). وفي أثناء حديثه عن مجلس الأعباس، قال «وهذا مجلس أوقاف مصر متوفر لديه أكثر من عشرين مليون جنية، لما صُبطت وارداته ومصرفاته»^(٦٢).

٦١ ورد في: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٣٤.

٦٢ المصدر نفسه، ص ٤٣٦.

ربط مشروع دستور العهد العزيمي تطوير التعليم واعادة تنظيمه بمؤسسة الأوقاف. ويظهر أن صاحب المشروع رأى أن «يرتبط تسيير التعليم وتمويله مباشرة بالأمة حتى يكون ذلك عن طواعية وموضوع تنافس، ولأن ميزانية الدولة كانت عاجزة بالمرّة عن أي تحمّلات بهذا الصدد»^(٦٣).

- مشروع دستور ١٩٠٨: تمّ في عهد السلطان عبد الحفيظ تقديم مشروع دستور ١٩٠٨، ويعود الفضل في نشر المشروع إلى جريدة لسان المغرب، التي كان يصدرها بطنجة الأخوان نمور. و«أكبر الظن أن تحرير المشروع وصيغته أو جزءاً منه كان من عناصر شرقية»^(٦٤).

يتركب المشروع من ثلاث وتسعين مادة، إحدى عشرة منها تتناول تسمية الدولة ودينها الرسمي ومذهبها الفقهي - المالكي - ثم اختصاصات السلطان وسلطاته المطلقة. ويبدو من مواد الدستور اللغة القانونية المحكمة، التي اعتمدها واضعوه، حيث اختلفت عن المشاريع الدستورية السابقة في الابتعاد عن التعبير العام، وحلّت بدل ذلك، التحديدات المحكمة للاختصاصات والمهام المتعلقة بجهاز الدولة وموظفيها، من جهة، وعامة أفراد الأمة من جهة أخرى.

ويتجلى ذلك في ما يلي^(٦٥):

الجدول الرقم (٤)

بعض مواد مشروع دستور ١٩٠٨

المواد الدستورية	المضامين
١١-١	كيان الدولة ومقام السلطان: دين الدولة هو الإسلام احترام الأديان المعروفة من دون تمييز منح السلطان سلطات مطلقة سياسية وعسكرية - تنظيم ولاية العهد
٣٤-١٢	تطرقت إلى حقوق المواطن، وتحديد انتهائه وهويته، وتأكيد مشترك المواطنة بين جميع الطوائف الدينية - تحديد مفهوم الحرية وربطه بمراعاة الآداب العمومية - المساواة أمام القانون - تعميم أداء الضرائب - حماية الملكية الشخصية - احترام الدولة الحرية الشخصية - منع المخزن من عمليات النهب ضد القبائل المقاتلة - حق الرعية في التظلم إلى متدى الشورى والسلطان

٦٣ حركات، ص ١٣٥.

٦٤ المصدر نفسه، ص ١٤٨.

٦٥ تم الاعتراف في وضع الجدول على مشروع دستور ١٩٠٨، ورد في: المنوني، ص ١٦٨-١٧٧.

المواد الدستورية	المضامين
٥٦-٣٥	<p>منتدى الشورى</p> <p>يتناول منتدى الشورى، الذي ينقسم إلى: مجلس الأمة ومجلس الشرفاء:</p> <ul style="list-style-type: none"> - منح حرية التعبير لأعضاء المنتدى - إسقاط العضوية عمّن تثبت خيانتهم - اعتماد الأغلبية في المصادقة على القرارات - منع الانتساب إلى المجلس عن كل من المحميين والأمينين، كما تم منع الجمع بين الوظيف المخزني، وعضوية مجلس الأمة - تحديد عدد أعضاء مجلس الشرفاء ومعايير انتقائهم من قبل أمراء الأسرة المالكة والشرفاء والعلماء، وكبار العساكر والأعيان - دور المجلس في الحفاظ على أساس الدين، واستقلال السلطنة، وعدم الإضرار بحقوق السلطان، والأمة، وبيت مال المسلمين، والحفاظ على قيم الحرية والدستور والآداب العمومية
٦٦-٥٧	<ul style="list-style-type: none"> - ضبط آليات تعيين كبار المسؤولين في المخزن، وتحديد اختصاصاتهم ومسوغات عزلهم. - منح الحكومة صلاحيات تعيين عمال الإقليم والقبائل، بتنسيق مع منتدى الشورى.
٧٤-٦٧	<p>مراقبة مالية الدولة ورواتب كبار الموظفين عن طريق</p> <ul style="list-style-type: none"> - هيئة التفتيش - تحديد رواتب كبار الموظفين، وباقي مستخدمي الحكومة
٨٢-٧٥	<p>الحماية القنصلية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - ربط الحصول على الحماية بموافقة المخزن - منع المحميين من الدخول في الوظائف المخزنية - تقبل الدولة رجوع المحمي إلى تبعة الدولة المغربية، مع استفادته، كباقي أفراد الأمة، من حقوقه الشخصية والمدنية - يُشترط في المحمي أن تكون له صلات مع الأجانب توجب عليه اتخاذ الحماية
٩٠-٨٣	<p>موضوعات خاصة بالتعليم</p> <ul style="list-style-type: none"> - دعوة إلى إنشاء وزارة للتعليم، تتكلف بإقامة المدارس في جميع المناطق وبين القبائل - تقسيم المدارس إلى مدارس ابتدائية ومدارس ثانوية، ومدارس عليا أو كليات، مع قصر التعليم العالي على القرويين، مع تحديثها وتجهيزها عصرياً. - إجبارية التعليم الابتدائي - مجانية التعليم - إمكانية فتح مدارس خاصة لتعليم العلوم والصنائع أو غيرها - تشجيع تدرس الفتيات - دعوة إلى إنشاء المدارس الصناعية والزراعية، بعد فتح المدارس العلمية - اشتراط الكفاءة في انتخاب المعلمين
ملحق من ثلاث مواد .٩٣-٩١	<ul style="list-style-type: none"> - أولوية رأي منتدى الشورى، وتأكيده دوره كجهاز للمراقبة - تنظيمه لقوانين الإدارات الحكومية - حصر تعديل المواد الدستورية في جهاز منتدى الشورى ومصادقة السلطان عليه

لم يكن الهدف من إيراد مجمل المشاريع الدستورية، التي عرفها المغرب عند مطلع القرن العشرين، مقتصرًا على التعريف بمضامينها وحيثيات إخراجها، ولكن حاولنا فحصها وإدراك الملبسات التاريخية التي لازمتها، مع تقييم نتائجها واستنتاج التحولات التي أحدثتها في فكر النخبة المغربية خلال تلك الظروف التاريخية الحرجة التي كان المغرب يمر بها.

وفي أثناء تفحصنا مجمل الوثائق الدستورية المذكورة، نلاحظ تفاوتًا على مستوى الصيغة واللغة القانونية والدستورية. ويمكن اعتبار مشروع دستور ١٩٠٨ حالة متقدمة في إنتاج خطاب قانوني محكم على مستوى الشكل والمضمون. من جانب آخر تأثر واضعو المشروع الدستوري بفكر الأنوار الأوروبي في سياق الحديث عن الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين ولأعضاء منتدى الشورى. كما انفرد هذا المشروع بتحديد الاختصاصات الحكومية، وإقامة جهاز تقني لمراقبة المال العام، واهتمت بنوده بقضية التعليم، وفصلت في الأدوار المنوطة بالمدرسة المغربية. وتبدو ملامح الخصوصية العربية الإسلامية واضحة من خلال التركيز على دين الأمة وألوية اللغة العربية كلغة رسمية للبلاد.

بيد أن معظم هذه المشاريع صاغته نخبة فكرية مشرقية تلقّت تكوينها الفكري والسياسي في بلاد المشرق، في الوقت الذي كانت الوضعية الداخلية تتجه إلى المزيد من حالات الانهيار الرمزي والمادي، خاصة بعد التوافقات الإمبريالية بشأن المسألة المغربية، وإنهاك قوى الإنتاج الداخلي بفعل التمردات والصراعات في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٠٠ و ١٩١٢.

يقول الجابري إنه، بغض النظر عن الانتهات المشرقية لمحوري المذكرات الدستورية، «فالمهم في الأمر أن قضية الإصلاح في المغرب أخذت تحمل مضمونًا تحديديًا وتكتسي طابعًا وطنيًا»^(٦٦). إلا أن حدود الإشعاع الدستوري على النخب والقواعد المجتمعية، وموقعه من الممارسات السياسية يحتاجان إلى تمحيص ونظر. إن الدستور لا يكون فاعلاً وإيجابياً إلا إذا استند إلى قاعدة مجتمعية، تساهم، عبر ممثليها ونوابها، في صوغه وضبط مواده؛ فهو بناء فوقّي تحمله قوائم المجتمع ونخبه، كما أنه منتوج مجتمعي خالص، تضمن له قواعده خاصية الاستمرار والفعالية.

لم تنتج أوروبا ودساتيرها الوطنية إلا بعد مراحل شاقة من الصراعات السياسية والتراكمات في بناء نماذج من التنظيرات السياسية المتعددة والمتباينة، التي أعطت في آخر المطاف منظومة حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا وإنكلترا، ويأتي وضع الدستور والقوانين تنويجًا لمرحلة من المكابدة في ترتيب الفضاء الداخلي على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ويحتاج هذا التأسيس إلى فئة مجتمعية قادرة على تنزيله على مستوى الممارسة والتطبيق.

كان في الإمكان، في الحالة المغربية، استيراد نماذج دستورية متقدمة، يتم تعديلها لتلائم الخصوصيات المحلية، لكن المشكل الأساس ظل كامنًا في محل التنزيل، الذي افتقد الشروط الكفيلة بإحداث التناغم بين النموذج/ المثال والواقع الصعب الذي كان يمر به المغرب، دولة ومجتمعًا، بفعل الضعف البنوي لمؤسسة الدولة، وغياب الحاضن المجتمعي. كان المغرب ينزف ماديًا ومعنويًا بفعل الغرامات الحربية التي فرضت عليه. وفقد المجتمع عناصر التلاحم والوحدة، وغابت القيادة الفاعلة التي يمكنها التقاط زخم اللحظة التاريخية الحرجة والتأسيس لبديل يجنب البلد السقوط السياسي والحضاري.

لم تحقق المشاريع الدستورية نتائج إيجابية على مستوى التنزيل والتنفيذ، بل أنتجت مشكلات معنوية ومادية للمخزن، كما أنها فقدت المقدمات المجتمعية والسياسية الكفيلة بتوفير فرص النجاح. من جانب آخر دونت المشاريع الدستورية السالفة ضمن نسيج تربوي غابت فيه ملامح مدرسة وطنية ذات عمق تاريخي ونجاعة، على مستوى استيعاب الواقع وإكراهاته الداخلية والخارجية.

٦٦ محمد عابد الجابري، المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية.. الحدائة والتنمية(الدار البيضاء: مؤسسة بشرة؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٨)، ص ١٩.

خاتمة

بالرغم مما قلناه سابقاً عن محدودية أثر المشاريع والمذكرات الدستورية في الرقي بالممارسة السياسية إلى درجة الفعل الديموقراطي في فترة ما قبل الحماية، فإن تواترها سمح بتحقيق قيمة تراكم تاريخي دستوري تعرّف من خلاله النخب السياسية والثقافية في المغرب على ما كان يعرفه المشرق العربي من حراك سياسي وصحافي ودستوري انتقلت أصداؤه إلى المغرب ووجد أرضية مناسبة للتنزيل، كما شكّل مقدّمة رئيسة أسست لكثير من التحوّلات السياسية والحزبية التي عرفها المغرب في أثناء فترة الحماية، وخاصة بعد إصدار الظهير البربري^(٦٧) عام ١٩٣٠، وتأسيس كتلة العمل الوطني، وتقديم مذكرة الإصلاحات إلى سلطات الحماية قبل أن تتحول إلى مطلب للاستقلال عام ١٩٤٤. كما أشرنا في مقدّمة البحث، استقل المغرب عن فرنسا في ٢ آذار/ مارس ١٩٥٦، وتم إقرار أول دستور للمغرب في ١٠ آذار/ مارس ١٩٦٢، وجرى تعديله أو مراجعته في ١٩٧٠ و ١٩٧٢ و ١٩٨٠ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦، قبل أن يأخذ المغرب بدستور جديد عام ٢٠١١، ضمن ظروف إقليمية ووطنية أطاحت عدداً من الأنظمة الشمولية والاستبدادية في العالم العربي.

لقد قرأت الدولة في المغرب الوضع الجديد الذي أفرزته موجات الربيع العربي الهادرة بشكل مختلف عن باقي الدول العربية، وبادرت إلى تقديم مشروع دستوري تباينت الآراء في تقييم نصوصه وفصوله، بالنظر إلى المرجعيات السياسية والفكرية التي توطّر هذه المواقف وترسم لها علاقتها السياسية إزاء صنّاع القرار في المغرب. لقد ترسخت الممارسة الدستورية في المغرب وأضحّت قيمة حقيقية تؤثت المشهد التعاقدية بين المؤسسات ومجموع المواطنين؛ ولا شك أن عمق التجربة تكمن في ما ذكرناه سالفاً عن التجارب الدستورية والمذكرات التنظيمية التي برزت أصداؤها عند بداية القرن العشرين.

منحت التجارب الدستورية لفترة ما قبل الحماية عمقاً تاريخياً ساهم في بلورة فكر دستوري مغربي بلغ أوجه في عريضة المطالبة بالاستقلال في ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤، وفي أدبيات رواد الحركة الوطنية كعلال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني.

وتأسس آنذاك عقد سياسي بين الملك والحركة الوطنية جعل منها مكونين متكاملين في بناء المشهد السياسي الداخلي خلال عهد الملكين الراحلين محمد بن يوسف والحسن الثاني.

في عهد الحسن الثاني، تم في ١٩٦٢، ١٩٧٠، ١٩٧٢، ١٩٨٠، ١٩٩٢، ١٩٩٦ إقرار ستة دساتير وتعديلها. وقد جرى ذلك ضمن أجواء سياسية اتّسمت بالصراع الخفي والمعلن بين المعارضة السياسية والقصر، حيث سادت بين الطرفين أجواء عدم ثقة، وحملت المدونات الدستورية بصمات ذلك من خلال السلطات الواسعة وشبه المطلقة التي تمتع بها الملك في مجمل الدساتير المذكورة آنفاً.

في تموز/ يوليو ١٩٩٩ تولى الملك محمد السادس السلطة في أثناء فترة حكومة التناوب التي قادها الكاتب العام للاتحاد الاشتراكي عبد الرحمن اليوسفي والكتلة الديمقراطية، بتوافق سياسي مع الملك الراحل الحسن الثاني. ودشن الملك الجديد عهده بإعطاء الأولوية للعمل الاجتماعي، وتقوية مؤسسات الدولة، وتجهيز البلاد بالبنية التحتية الأساسية، والأخذ بسياسة التنمية البشرية، والحد من التباينات الجهوية على مستوى التنمية الداخلية.

٦٧ الظهير البربري، أي المرسوم البربري، هو قانون أصدره الاحتلال الفرنسي للمغرب في ١٧ ذي الحجة ١٣٤٠هـ/ ١٦ مايو ١٩٣٠م. ونصّ هذا الظهير على جعل إدارة المنطقة البربرية تحت سلطة الإدارة الاستعمارية، فيما تبقى المناطق العربية تحت سلطة «حكومة المخزن» والسلطان المغربي، وتم إنشاء محاكم على أساس العرف والعادة المحلية للبربر، وإحلال قانون العقوبات الفرنسي محل قانون العقوبات «الشريفي» المستند إلى الشريعة الإسلامية؛ ومن ثم قام هذا القانون بنوعين من العزل تجاه المناطق البربرية؛ أولها عزل الإدارة السلطانية عنهم، وعزل الشريعة الإسلامية عن التقاضي بينهم، على اعتبار أن العادات والأعراف البربرية كانت سابقة على الإسلام. وكان البربر يشكلون حوالي ٤٥ في المئة من سكان المغرب في تلك الفترة، وبتنشرهم في بلاد الريف وجبال أطلس.

وجاءت أحداث الربيع العربي لتغيّر المشهد السياسي داخل كثير من الأنظمة الشمولية في العالم العربي، حيث ساد الاستبداد السياسي وحكم الفرد والأوليغارشية التي احتكرت الشأن السياسي واقتسمت المنافع الاقتصادية، وفي مقابل ذلك انحسرت الحريات الفردية والجماعية، وغابت الدساتير الديمقراطية وأفكار العقد الاجتماعي، من الفصل بين السلطات ودعم التعددية السياسية.. فنشأت بذلك هوة عميقة بين الدولة والمجتمع ازداد حجمها بتواتر الانتخابات المزوّرة ومصادرة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية... وكان سقوط الأنظمة في تونس ومصر واليمن نتيجة تاريخية حتمية لكل هذه التناقضات الداخلية.

ضمن هذا السياق اختار الملك محمد السادس أسلوباً جديداً في احتواء تداعيات الربيع العربي وخروج المكونات السياسية المهمشة إلى الشارع، في إطار ما يسمّى حركة ٢٠ فبراير: ففي ٩ آذار/ مارس ٢٠١١، تحولت عيون المغاربة وأذانهم إلى شاشات التلفزة وهي ترقب خطاب الملك الذي أمر فيه بإعداد دستور، وأوكل مهمة إنجازها إلى عقول دستورية مغربية ترأسها اليساري سالفاً عبد اللطيف المنوني. وفي ١٧ حزيران/ يونيو، ألقى الملك خطاباً آخر يبيّن من خلاله الخطوط العريضة للنصوص الدستورية الجديدة التي عُرضت على الاستفتاء يوم فاتح تموز/ يوليو ٢٠١١، حين صوّت المواطنون المسجلون في اللوائح الانتخابية لصالحه بأغلبية مطلقة.

وقد أكد الدستور الجديد المبدأ الدستوري للملكية المواطنة والملك المواطن، وتمت دسرة اللغة الأمازيغية وجميع حقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها عالمياً، وانحسرت سلطة الملك نسبياً لصالح رئيس الحكومة، حيث خضع الانبثاق الديمقراطي للسلطة التنفيذية من الحزب الذي تصدر الانتخابات، من جانب آخر أصبح للبرلمان بغرفتيه سلطة برلمانية تمارس اختصاصات تشريعية رقابية واسعة.

وبالرغم من هذه السمات الجديدة التي طبعت الدستور الجديد، فإن أصواتاً معارضة لا ترى جديداً طراً على المشهد الدستوري الجديد، وتمثلها قوى اليسار الراديكالي وبعض القوى الإسلامية الوازنة التي رفعت شعار الملكية البرلمانية، حيث يسود الملك ولا يحكم كما هي الحال في الملكيات الغربية في إسبانيا وإنكلترا وبلجيكا وغيرها.

ما يمكن قوله في الخاتمة إن التجربة الدستورية في المغرب ليست وليدة اللحظة الراهنة، بل تمتد عميقاً في التاريخ، ويتضح ذلك من التعاقدات السياسية التي كانت تحاك بين الأمراء من جهة والعلماء والأعيان والرعية من جهة أخرى، وبرز ذلك بشكل واضح في الفترة الحديثة والمعاصرة، حيث كانت البيعة السياسية مشروطة بأدوار محددة يقوم بها السلطان، كما بدا ذلك جلياً في بيعة السلطان عبد الحفيظ عام ١٩٠٧.

ولا شك أن المناخ السياسي الذي كان المغرب يشهده، والانفتاح على التيارات السياسية والفكرية في المشرق العربي أثريا بشكل كبير مدوّنة الفقه الدستوري، ممثلة في مجمل المشاريع الدستورية في فترة ما قبل الحماية الفرنسية عام ١٩١٢.

وقد أحدثت فرنسا قطيعة في مسيرة التطوّرات السياسية والدستورية في المغرب، حيث احتكرت السلطة التنفيذية وواجهت بالقمع والاعتقال والتقتيل رواد الحركة الوطنية وعموم الشعب المغربي.

ورغم ذلك، برزت نخب سياسية أنتجت حفريات دستورية رائدة مع علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني، وأضحت المسألة الدستورية أحد العناصر الاستراتيجية التي لا يمكن لطرف واحد، مهما تكن مرتبته، أن يبتئها بمعزل عن جميع القوى المؤثرة في المشهد السياسي العام في المغرب.

لن يكون دستور ٢٠١١ آخر دستور: فقد اعتاد المغاربة على مراجعة تعاقباتهم السياسية انسجاماً مع تطوّر الأحداث الداخلية والخارجية، وقد يصل المغرب يوماً ما إلى إقرار دستور أكثر تقدماً من سابقه.